الأنباء
الاربعاء 6 نوفمبر 2013

• بيان عاكوم

كشف خلال مشاركته في الاحتفال بالعيد الوطني الجزائري عن الاستعانة بمختصين من جامعة الكويت وديوان الخدمة وأمانة "التعاون" لتحقيق هذا الهدف

الجارالله: شرعنا في عملية إصلاح طويلة للارتقاء بأداء «الخارجية» ودراسة لتعديل رواتب الكادر الديبلوماسي والإداريين في الوزارة

خالد الجارالله مشاركا السفير الجزائري قطع كعكة الاحتفال

السفير عريف يتلقى التهنئة من السفير التونسي نورالدين الري

رئيس مجلس الأمة السابق جاسم الخرافي مهنئا السفير الجزائري (أسامة أبوعطية)

أعلن وكيل وزارة الخارجية السفير خالد الجارالله أن وزارة الخارجية «بدأت بعملية إصلاح طويلة تستهدف الارتقاء بالعمل والأداء، وذلك بناء على توجيهات نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد»، مبينا انهم استعانوا «بجامعة الكويت، وديوان الخدمة المدنية، وبأحد المختصين في عمليات التطوير في الأمانة العامة لمجلس التعاون».

وفي تصريح للصحافيين على هامش مشاركته بالاحتفال الذي نظمته سفارة الجزائر بمناسبة الذكرى الـ59 لاندلاع ثورة نوفمبر مساء أول من امس في فندق الريجنسي، ذكر الجارالله انه سيتم عقد اجتماعات متواصلة لبلورة ورقة «من الممكن أن نتقدم بها، ونتلقى من خلالها العروض من بيوت استشارية عالمية تحقق لنا هذا التطور والإصلاح».

نتمنى أن "تعود المملكة العربية السعودية إلى مجلس الأمن اليوم قبل الغد"

سنحرص على تحقيق نقلة نوعية في التعاون العربي ـ الأفريقي من خلال القمة المشتركة

وأضاف: «مضى علينا في الوزارة سنوات طويلة ونحتاج إلى تطوير وتعزيز الأداء الذي يجب أن يشمل الاستراتيجية الجديدة، والهيكل التنظيمي، والموارد البشرية، وكل قطاعات الوزارة»، لافتا إلى أنهم لا يستطيعون بإمكانياتهم تحقيق ذلك ومن هنا جاءت الاستعانة «بأحد أكبر البيوت الاستشارية في هذا المجال لنتمكن من تطوير الأداء لنرقى إلى مستوى وزارات الخارجية في دول العالم».

وردا على سؤال عن وجود نية لتعديل كادر الديبلوماسيين، تحدث الجارالله عن وجود «دراسة تترافق مع محاولة التطوير، تتعلق بتعديل رواتب الكادر الديبلوماسي والإداريين في وزارة الخارجية».

وبالحديث عن نتائج الجهود التي تبذل لعدول المملكة العربية السعودية عن قرارها الرافض لعضوية مجلس الأمن تمنى وكيل الخارجية أن «تعود المملكة اليوم قبل الغد إلى مجلس الأمن، وأن تمارس دورها من خلاله وليس خارجه»، واستدرك قائلا «هذه أمنيتنا وتطلعنا ونتمنى أن يتحقق ذلك».

وعن رأيه بشروط المعارضة السورية التي أعلنت عنها لحضور مؤتمر «جنيف 2» قال: «المعارضة السورية ألقت خطابا حدد الأسس والمنطلقات، ونحن من جانبنا نقف تماما مع ما تطرحه المعارضة».

وعما طالبت به باعتبار إيران دولة محتلة في سورية أجاب: «الشروط العامة التي طرحتها ممكن أن نلتقي معها»، متمنيا أن يشارك الائتلاف في مؤتمر جنيف2 «لأن مشاركته ستسهم وستوفر مجالا كبيرا لتحقيق الحل السلمي»، معتبرا أن المقاطعة «غير مجدية ولن تحقق ما نتطلع إليه».

وعن ربط الائتلاف مشاركته بتنفيذ شروطه اكتفى بالقول «هذه وجهة نظره»، متحدثا عن لقاءات ونقاشات مستقبلية ستتبلور خلالها أمور كثيرة.

وعن قراءته لزيارة وزير الخارجية الأميركي جون كيري إلى المملكة العربية السعودية ومن منطلق أنهم حلفاء».

وعن الاستعدادات للقمة العربية ـ الأفريقية المنتظر عقدها منتصف هذا الشهر، ذكر الجارالله ان «الاستعدادات متواصلة منذ فترة طويلة، وستتواصل»، متحدثا عن اللقاء الذي جمعه بسفراء الدول العربية والأفريقية المعتمدين في البلاد «لإطلاعهم على آخر التطورات المتعلقة بالقمة»، متحدثا عن مواعيد بدء أنشطة القمة حيث لفت إلى أنه اعتبارا من يوم 11 سيبدأ المنتدى الاقتصادي يليه اجتماع كبار المسؤولين والاجتماع الوزاري وبعدها في 19 و20 اجتماع القادة، متمنيا أن تحقق نقلة نوعية في التعاون العربي ـ الأفريقي، لافتا الى ان الكويت تتشرف بتحقيق هذه النقلة «وسنحرص على الوصول إليها».

وكان الجارالله قد عبر عن سعادته بالتواجد في العيد الوطني الجزائري، مستذكرا البطولات والفداء الذي قدمه الشعب الجزائري والمليون ونصف شهيد في سبيل تحرير بلادهم، لافتا إلى أنهم «أعطوا وسطروا اروع الصور للنضال والكفاح والصمود لتحرير ارضهم من الاستعمار».

وذكر ان الكويت منذ البداية كانت مع الجزائر «ندعمهم ونساندهم ونأخذ دائما بيدهم إلى أن تحررت الجزائر واليوم يحققون إنجازات كبيره جدا على صعيد التقدم والاستقرار والتنمية»، مشددا على أهمية العلاقات التي تربط البلدين ومتحدثا عن وجود زيارات متبادلة كثيرة.

ووصف العلاقات بين القيادتين «بالوثيقة»، «متمنيا للقيادة الجزائرية كل التقدم وللرئيس الصحة وللشعب الجزائري الازدهار وأن يساهم مع اشقائه في الدول العربية في دعم العمل العربي المشترك، والانطلاق الى آفاق الجميع يتطلع اليها».

كما أثنى الجارالله على الاستثمار الكويتي في الجزائر حيث اشار الى وجود «شركات كويتية وبنوك ومشاريع لمصانع في الجزائر بأموال كويتية»، مؤكدا على ان الشراكة والتعاون والتحالف الاستراتيجي يسير معهم وفق «خطى مدروسة وثابتة».

طفرة نوعية في العلاقات الثنائية

من جهته، ألقى سفير الجزائر لدى البلاد خميس عريف كلمة امام الحضور تحدث فيها عن تاريخ بلاده الى جانب العلاقات الثنائية بينها وبين الكويت حيث أشار الى التعاون الثنائي الموجود بين الكويت والجزائر، مبينا انه شهد خلال السنوات القليلة الماضية طفرة نوعية على جميع الأصعدة بفضل توجيهات قيادتي البلدين اللذين تجمعهما علاقات اخوية متميزة وصداقة عريقة انعكست ايجابيا على تلك العلاقات.

وذكر عريف ان الزيارات مستمرة بين كبار المسؤولين في البلدين وكذلك وجود تطور لافت للمبادلات الاقتصادية والاستثمارية «وإن كنا نطمح على الدوام الى دعمها وتعزيزها اكثر لترقى الى مستوى العلاقات السياسية المتميزة بين البلدين».

وبيّن أن «من أهم المؤشرات التي تنطوي على هذا التطور المطرد للتعاون الثنائي هو عودة اللجنة المشتركة للانعقاد بصفة دورية ومنتظمة خلال السنوات الأخيرة، وما فسح المجال أمام استكمال وضع الاطار القانوني للتعاون الثنائي من خلال الاتفاقيات والبرامج التنفيذية المبرمة بين البلدين خلال الخمس سنوات المنصرمة والتي بلغت 32 اتفاقية في مختلف المجالات»، لافتا الى ان «الاستثمارات الكويتية في الجزائر عرفت نموا في بعض القطاعات، وتدعمت مؤخرا بالتوقيع على عقد شراكة في مجال انتاج الأدوية، في انتظار انهاء المفاوضات بشأن عقود شراكة مماثلة في مجالات انتاج المحولات الكهربائية، وانشاء شركة للتأمين وأخرى للاستثمار فضلا عن مشاريع اخرى لاتزال قيد الدراسة في المجالين المالي والفلاحي والاسكان وغيرهما».

وذكر ان هذه «الديناميكية تدعمت أكثر في الأشهر الأخيرة من خلال انعقاد الدور الأولى للجنة المشتركة للتشاور السياسي بين وزارتي الخارجية في البلدين بالكويت في مايو 2013، بالإضافة الى النتائج المشجعة التي أسفرت عنها اعمال الدورة الثامنة للجنة المشتركة الملتئمة بالكويت في أكتوبر الماضي، التي أضافت لبنة جديدة على درب تطور العلاقات الثنائية وفتحت آفاقا رحبة للتعاون المثمر والبناء في شتى المجالات، وذلك من خلال التوصل الى عدد من التفاهمات، نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر، التوقيع على اتفاقيات وبرامج تنفيذية في مجالات الثقافة والبيئة والإعلام والشباب والرياضة، فضل عن الانتهاء من تشكيل اللجان الثنائية المتخصصة في مجالات متابعة ملف الاستثمار والطاقة والزراعة والصحة وتحلية مياه البحر وغيرها».

وعن المناسبة لفت عريف الى انها يوم يحمل في طياته اكثر من معنى وأكثر من دلالة في تاريخ الجزائر المعاصر، «لما لها من مكانة رمزية في كينونة شعبها وسيرورة تاريخها بالأمجاد والبطولات التي خطتها قوافل الشهداء الأبرار وتضحيات مليون ونصف المليون من أبنائها البررة الذي ذادوا عن الحمى ووهبوا أرواحهم النقية ودماءهم الزكية في سبيل ان تحيا الجزائر حرة مستقلة، وتتخلص من براثن استعمار استيطاني جثم على صدرها لأكثر من ربع قرن، بعد خوضها لواحدة من أبرز الثورات التحريرية في العالم ابان القرن الماضي».

وأضاف: «وبعد نيلها لاستقلالها عام 1962، قطعت الجزائر أشواطا شتى على درب بناء دولة المؤسسات، اعتمدت من خلالها نهجا سياسيا عدديا وخططا تنمويا طموحة لأجل دعم الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشجاعة التي شرعت فيها منذ ما يربو على ربع قرن، وعملت على استكمالها خلال السنتين الأخيرتين، من خلال مراجعة بعض القوانين الأساسية المنظمة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تصب كلها في اطار حرص الدولة الجزائرية الدائب على استكمال وتصحيح أدوات المسار الديموقراطي، تحقيقا للتطلعات المشروعة للشعب الجزائري في مزيد من التطور والرفاه»، مستذكرا مواقف الدول الصديقة التي دعمت الثورة من بينها الكويت «التي ساندت سياسيا وماديا إبان الثورة التحريرية، وكرمت المجاهدين الجزائريين، على غرار البطلة المجاهدة جميلة بوحيرد التي حظيت غداة الاستقلال باستقبال رسمي وشعبي منقطع النظير في الكويت تقديرا لتضحياتها ولثورة الجزائر، كما احتضنت الكويت في ربوعها على تذاكر السنوات الأولى للاستقلال بعض المفكرين والطلبة الجزائريين وقامت بفرض ضريبة على تذاكر الدخول الى السينما وتوجيه مقدراتها المساعدة في تصرف أي نعم رمزي، ولكنه حضاري، ويحمل أكثر من دلالة وينم عن التقدير الكبير الذي يحمله أبناء الكويت الشقيقة ولثورة المليون ونصف شهيد».

الخرافي: ضرورة عدم التعسف في الاستجوابات واختيار الوقت المناسب والموضوع المناسب

شدد رئيس مجلس الأمة السابق جاسم الخرافي على ضرورة «عدم التعسف في استعمال الاستجوابات على ان تكون في الوقت المناسب والموضوع المناسب».

وإذ رأى ان الاستجواب «لا توقيت له ولكن يترك لتقدير من قدمه» أبدى الخرافي وجهة نظره في هذا الموضوع حيث أشار الى انه «كان بالإمكان الانتظار ومناقشة الموضوعات عندما تتاح للوزير المختص ان يجيب اثناء الحديث عن برنامج الحكومة».

وذكر الخرافي ان «الاستجواب حق دستوري لكل نائب وأي وزير في أي حكومة عندما يقبل المساهمة في خدمة الكويت يعلم أن الاستجواب من الأدوات التي يحق للنائب استخدامها»، متأملا ألا يكون هناك «أي إساءة لبعضنا البعض وان يكون الحوار في الاستجواب حوارا راقيا لمصلحة البلاد واستقرارها».

وأضاف: «في النهاية الاستجواب عبارة عن سؤال مكثف مطلوب من الوزير المختص أن يجاوب عليه»، متمنيا ان تسود «الألفة والمحبة بين النواب والحكومة من اجل الكويت ومصلحتها».

وإذا كان مستمرا بتفاؤله في ظل الاستجوابات التي ظهرت بعد اقل من 48 ساعة على خطابي سمو رئيس الحكومة ورئيس مجلس الأمة في دور الانعقاد الحالي رد الخرافي متسائلا: «هل هناك بديل لغير التفاؤل؟».

مستدركا بالقول «ليس أمامنا إلا التفاؤل وإلا وصلنا لمرحلة اليأس، ويجب ألا نصل لمثل هذه المرحلة».

وبخصوص استضافة الكويت للاجتماع البرلماني العربي الطارئ الذي دعا اليه الرئيس الغانم بخصوص القدس قال ان «اي تجمع للعرب خير وكل ما أتمناه الا تكون الاجتماعات من اجل اللقاء ودون نتيجة»، مشيرا الى اننا «كشعوب في اشد الحاجة للقاءات العرب وبالذات في مثل هذه المرحلة التي نمر بها ولكن يجب ان نستفيد من اللقاء».

الهيئة العامة للصناعة

الإعلان عن وظائف

تعلن الهيئة العامة للصناعة عن حاجتها للوظائف المذكورة أدناه حسب الشروط التالية للكويتيين فقط

* حملة الشهادة الجامعية:

(هندسة كهربائية - هندسة مدنية - هندسة ميكانيكية - هندسة صناعية - تقنية بيئية - إدارة أعمال - اقتصاد - نظم معلومات إدارية - إحصاء - علم المكتبات والوثائق - محاسبة - حقوق - إعلام).

* حملة شهادة الدبلوم:

(مختبرات كيمياء - مدني - ميكانيكيا - كهرباء - كيمياء - مساحة (أراضي / كميات) - رسم هندسي - محاسبة - إدارة مواد - سكرتارية).

* شروط القبول:

1. أن يكون المؤهل الجامعي من جامعة الكويت أو إحدى الجامعات المعتمدة لدى وزارة التعليم العالي مع إحضار شهادة المعادلة إذا كان المؤهل من خارج الكويت.
2. أن يكون مؤهل الدبلوم الفني من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب كلية الدراسات التكنولوجية.
3. أن لا يقل التقدير عن (جيد).
4. ألا يكون تاريخ الحصول على المؤهل قبل عام 2010.
5. أن يكون مؤهل دبلوم السكرتارية سنتين بعد شهادة الثانوية العامة في تخصص السكرتارية أو الإدارة ومعتمد من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
6. أن لا يتجاوز عمر المتقدم (27) سنة لحملة المؤهل الجامعي و(24) سنة لحملة الدبلوم.
7. ألا يكون المتقدم موظف في أي جهة أخرى قبل تاريخ الإعلان.

على المتقدمين المستوفين للشروط المذكورة أعلاه التقدم بطلباتهم عن طريق الموقع الإلكتروني (website): www.pai.gov.kw

وذلك خلال فترة (15 يوماً) من تاريخ نشر هذا الإعلان وإرفاق (المؤهل العلمي + كشف الدرجات + البطاقة المدنية + شهادة حديثة لمن يهمه الأمر من المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية).

• ملاحظة:

يخضع المتقدم لمقابلة الشخصية ويكون:

- أولوية التعيين للمرشح الحاصل على أعلى تقدير من عناصر التقييم.
- وفي حالة تساوي المرشحين في التقدير تكون عناصر المفاضلة وفقا للمعايير التالية:

1 - الأعلى في التقدير العام للمؤهل
2 - الأقدم في الحصول على المؤهل
3 - الأكبر سناً
4 - تقديم المتزوج على الأعزب

- سوف يتم إرسال رسالة لكل متقدم عن طريق البريد الإلكتروني الخاص به بالبيانات والمرفقات التي تم استيفائها وذلك لمراجعتها وإن وجد خطأ أو ملاحظة يجب الحضور لمبنى الهيئة قسم شئون الموظفين خلال 3 أيام من تاريخ الرسالة لتعديل البيانات أو المرفقات.
- سوف يتم استبعاد جميع الطلبات الغير المستوفية لشروط الإعلان وغير مكتملة البيانات.
- سوف يتم إرسال رسالة قصيرة للمتقدم عن طريق SMS لأرقام الهواتف النقالة المسجلة في النموذج بتاريخ ووقت والمقابلات الشخصية

تهنئة من السفير الروسي الكسي سولوماتين

والسفير اللبناني مهنئا